# الشهيد الصماد ومشروع بناء الدولة

## لهذا قتلوه – ويا لجرم ما فعلوه

د.اسماعيل محمد المحاقري

**مقدمة:**

من خلال معرفتي الشخصية بالشهيد صالح الصماد وتبادل الحديث معه في الشأن العام قبل تعيينه رئيساً للمجلس السياسي الأعلى وفي ضوء تحركه وخطاباته وتصريحاته التي لا تخفي على أحد أستطيع أن أؤكد أن أهم الأسباب التي جعلت العدو يخاطر في قتله لهذه الشخصية وينتهك لأجل ذلك القوانين والأعراف الدولية والإنسانية غير آبه بما سيجره عليه هذا العمل من تبعات ومسؤوليات قانونية وأخلاقية على المدى القريب والبعيد؛ ذلك أن هذا الرجل كان عازماً على بناء الدولة بشروطها العصرية والديمقراطية والمعني بأمر الدولة كفكرة مجردة منفصلة عن إرادات الأشخاص الممثلين لها والقائمة على تكريس حكم القانون والنزاهة وبمعنى ثالث دولة المؤسسات والعدالة الاجتماعية؛ فقد كان يحمل المشروع والرؤية والعزيمة الإيمانية غير المتناهية الذي ظهرت من خطاباته وتحركاته التي فاجأ بها الجميع كما أن مشروع المسيرة القرآنية وثورة ٢١ سبتمبر وهمجية العدوان كانت هيأت له الظروف المساعدة على نجاح مشروعة وهذا بالإضافة إلى ما كان يمتلكه من صفات استثنائية كقيادة حكيمة واعية جامعة متسامحة منفتحة على الجميع وهذا المشروع وتلك الصفات هي التي أزعجت العدو لإدراكه أن نجاح هذا المشروع سيكون له ما بعده وسيمثل تهديداً لمشروع الهيمنة التي يسعي العدوان إلى فرضه في المنطقة بهدف الاستمرار في استغلال مقدرات الشعوب واستنزاف عقول وطاقات شبابها.

هذا وستعرض في هذه الورقة التالي:

أولاً: واقع الفوضى والفساد المدرك عند الشهيد الصماد وزملائه.

ثانياً: ثورة ٢١ سبتمبر وانطلاقة الشهيد لوضع أسس وعناصر بناء الدولة.

ثالثاً: لهذا قتلوه، وجرم ما فعلوه وفقاً للمنظور القانوني.

## أولاً: واقع الفوضى والفساد المدرك عند الشهيد الرئيس الصماد ورفاقه

لقد كان على الصماد إدراك أن غياب الدولة يكمن في الفساد والذي تهيأت البيئة والعوامل المساعدة لنموه وتغلغله في ثقافة المجتمع، وأن أهم أسباب تغوله إلى تلك الصورة المخيفة هو غياب شرعية السلطة فقد كانت تستمد شرعيتها من ذاتها وليس من فكرة الحق الذي يفترض أنها تسعى إلى تجسيده؛ فالحكاية بدأت بتآمر على مصادرة الدولة عبر فرض أشخاص مغامرة على قمة السلطة ثم بدأ أعداء الخارج بتوزيع السلطة بين تلك القوى التي بدورها عملت على تقريب أقاربها وقبيلتها وكل من كان لديه الاستعداد للتحالف معها، ومع مرور الوقت توسعت دائرة التحالفات وسعي كل كيان إلى بناء شبكة من العلاقات مع كل من كان لديه الاستعداد النفسي للمشاركة في منظومة الفساد من الفئات الوسطى من القيادات العسكرية وموظفي الدولة والمشائخ والعلماء .. الخ وتوالت فصول الحكاية باضطرار هذه القوي المهيمنة على مقاليد السلطة إلى تسليط أتباعها على مقدرات الدولة والوظائف العامة وأخيراً اضطرت إلى أن تغمض عينيها عما آلت إليه الأمور بوصول الفساد إلى مصادرة الحقوق الخاصة للمواطنين، تعاظمت وتوسعت هذه الشبكة وتوسع نطاق عملها حتى أفسدت المؤسسة الأمنية والقضائية والرقابية والتعليمية فضلاً عن المؤسسة الاقتصادية وحصل التزاوج بين رجال السلطة والتجار ومع رجال الدين والقضاء وأعضاء مجلس النواب والمشائخ حتي اختلط الحابل بالنابل، ومع تزايد مساحة الفاسدين وتغلغلهم في الدولة تقلصت إلى حد كبير فرص الملتزمين أخلاقياً ودينياً وخصوصاً من فئة الشباب في المشاركة في بناء الدولة وتقلصت الحاجة لأصحاب الخبرات والشهادات العلمية وغيرها من المهارات لأنه في ظل هذا الجو من شيوع الفساد تتقدم المهارات الخداعية والأساليب الشيطانية وما تطلبه من الاستعداد الديني والأخلاقي على كل المكانات والمهارات العلمية والإدارية وفي ظل ذلك يبدأ الشباب بالتخلي عن تلك القيم شيئاً فشيئاً ويستغنون عن البحث في تطوير الذات وتكون النتيجة مؤلمة أن المجتمع بكل فئاته يبدأ في تقبل تلك السلبيات واستساغتها وقد كان من أهم النتائج الخطيرة لهذا الوضع هو الآتي:

١- غياب الدولة كفكرة مجردة متسامية عن إرادات الأشخاص الممثلين لها وأصبحت مجسدة في عدد محدود من الأشخاص الممثلين لها؛ مما يترتب على ذلك الانتقال من حكم القانون والنزاهة التي تتجسد في ظله العدالة إلى حكم نوازع الأشخاص وأهوائهم التي تغيب معها العدالة وكذلك الانتقال من حالة إدارة الدولة عبر الخطط والبرامج والنظم إلى حالة التصرفات

الاستثنائية الخاضعة للأمزجة الشخصية والانتقائية في عملية توزيع المشاريع والخدمات بين فئات المجتمع، وفي ظل هذا الجو من الفوضى تصبح الدولة مفتقرة إلى البنى والمقومات الأساسية ولا تملك أية استراتيجية لتراكم الخبرات وتنميتها واستغلال الطاقات والخبرات البشرية.

٢- بفعل الفساد تفقد الأمة عناصر تكوينها شروط تلاحمها ووجودها الروحي والعضوي، وبمعنى آخر يفقد أفراد المجتمع الإحساس الوطني الذي مع تواجده تطرأ الحاجة إلى التفاعل الإيجابي والموضوعي مع قضايا الوطن وخصوصاً فيما يتعلق بالشراكة الوطنية والرؤى وردود الأفعال التي تصنع الأمة، وإذا غاب الإحساس الوطني عند الأمة يفقد المجتمع شروط وحدته ومكانته ويفقد القدرة على إدراك مستقبل أجياله، وفي ظل ذلك الوضع كان الرؤساء المتعاقبون يعلنون انتماءهم لدولة مفقودة مما يضطرهم إلى أن يستعيدوا لها خصائصها من الأنماط المنجزة لدي الآخرين، وعلي فرض أن نواياهم كانت صادقة في محاولة بناء الدولة إلا أنهم كانوا في الوقت الذي يعلنون فيه سعيهم لإيجاد الدولة كانوا في الوقت نفسه يكرسون الصورة المثلى للسلطة القروية فتتباعد المسافة بينهم وبين قيام الدولة الملبية لطموحات وتطلعات الأمة والقادرة على تجسيد قيم العدل والمساواة وإيجاد فرص النمو والتطور.

٣- وفي ظل الفساد يصبح كل شيء يعمل بصورة مقلوبة أو يبدو كل شيء مزيفاً؛ فالعملية التعليمية وما تصدره من شواهد أصبحت مزيفة، والسلطة القضائية أصبحت بلا سلطة وغير مستقلة وولاء أعضائها متوزعة بين الأحزاب! والسلطة التشريعية مصادرة بيد الحزب الحاكم وقوى النفوذ وأصبح وظيفتها صياغة التشريعات بحسب مقاسات وشروط الفساد. والعملية الديمقراطية بدلاً من كونها أداة لحفظ الكرامة الإنسانية عملت الدعاية الانتخابية على بلادتها والتعددية السياسية بدلاً من أن تعمل على الدفاع عن حقوق أعضائها عملت على عبوديتها من خلال عملية الابتزاز التي تمارسها الأحزاب على أعضائها أو يمارسها الأعضاء على قاداتهم فمن الطرائف "إن رئيس الوزراء السابق محمد سالم باسندوة عندما كان مجتمعاً مع قيادات الأحزاب وكان كل طرف يسعي إلى ابتزاز الآخر دخل عليهم حفيد باسندوة البالغ من العمر ثمان سنوات يطالب جده أن يعطيه مصروفاً مهدداً له أنه سيثير لهم المشاكل إن لم يحصل على مطلوبه مما اضطر باسندوة أن يعطيه ألف ريال قائلاً للموجودين إن الطفل أصبح مثلكم يمارس الابتزاز"! لقد وصل بالأحزاب المتصارعة عبر الانتخابات أن تمارس الابتزاز على

المواطنين بصورة علنية وصل بالدولة لحد أن ربطت أداءها للحقوق الأساسية والضرورية للمواطنين مقابل تنازلهم عن حقوقهم السياسية، لقد أصبح كل شيء يوظف توظيفاً سياسياً حتى الزكاة والصدقات وأصبح أداء الدولة أو الأحزاب لهذه الفريضة مرهون بالحصول على أصواتهم كما أنه وبالرغم أن الحقوق الأساسية للمواطنين وثوابت الأمة تعلوا على أي سجال ديمقراطي إلا أنها أصبحت محلاً للسجال الديمقراطي مما ساعد على إفراغ الأمة من مضامينها وعناصر تكوينها.

## ثانياً: ثورة ٢١سبتمبر وانطلاقة الرئيس الشهيد الصماد في وضع أسس وعناصر بناء الدولة

من أهم عناصر بناء الدولة المنشودة هو اكتساب السلطة شرعيتها من فكرة الحق التي تعمل على تجسيده على أرض الواقع؛ فنزول المجتمع وقبوله بطاعة السلطة والتفاعل مع قراراتها والانحناء أمام أوامرها لا يمكن أن يحصل إلا عندما يستشعر أنه يطيع دولة ذات فكرة مجردة عن الأشخاص الممثلين لها وعندما يكون مشروع السلطة التي تمثل الدولة هو مشروع من أجل المجتمع ويتجاوزهما إلى الأجيال المستقبلية

وهذا ما كانت عليه علاقة الشهيد بمجتمعه لقد سعى إلى اكتساب شرعية السلطة التي يمثلها من خلال ما كان يحمله من مشروع نهضوي يهم المجتمع بكل فئاته وهذا ما ظهر جلياً فيما كان يسعى إلى تكريسه على أرض الواقع من أعمال ومنجزات ومواقف جبارة في طريق بنائه للدولة.

وهذا عكس ما عرفناه عمن سبقوه من سلطة الفود فقد كان السابقون يستمدون شرعيتهم من ذواتهم وعبر القوة التي كانت بأيديهم، بينما هؤلاء العظماء كانوا حريصون كما أوضحنا على الاعتماد على فكرة الحق فهي في اكتساب شرعيتها ففكرة الحق في توجه وتحدد قراراتها وقد رأينا ذلك جلياً فيما تحقق على الصعيد الأمني فقد أصبحت سلطة الدولة هي وحدها من يحتكر القوة عبر مؤسساتها الأمنية والعسكرية واستطاعت خلال فترة وجيزة من بسط الأمن والاستقرار في أرجاء الوطن فغابت مظاهر التفجيرات والاغتيالات والتقطعات وتقلص حجم الجريمة إلى حده الأدنى، وكذلك استطاعت إعادة بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية على أسس

وطنية وصحيحة، وقد ترافق هذا مع الجهد الجبار المبذول لمواجهة العدوان في أكثر من ٤٨ جبهة.

هذه هي شرعية السلطة وهذه هي أهم عناصر بناء الدولة في صورتها البسيطة التي افتقدناها عشرات السنين، وإلى جانب ذلك سعى الشهيد القائد مع زملائه المخلصين الأوفياء لأهداف الثورة والمشروع القرآني اللذين أكدا على أهمية بناء الذات بعيداً عن تدخلات الخارج الذي كان هو المسؤول عن تأخرنا في هذا الجانب واعتبار أن التخلص منه كان وما يزال يمثل أكبر التحديات تجاه مشروع دولة الثورة، لذلك فقد سعي هؤلاء العظماء وفي مقدمتهم الشهيد إلى وضع اللبنات الأولى لأحد أهم عناصر بناء الدولة المنشودة وهو توفير الطمأنينة والأمن الغذائي، فقد أدركوا أنه من غير المعقول الاعتماد على الصفة البطولية للشعب في عملية بناء الدولة واكتساب شرعيتها بل يجب أن تكون الدولة مانحة الطمأنينة للمجتمع عبر الاهتمام باستصلاح الأراضي الزراعية، وتوفير فرص العمل تجاه الشباب والاهتمام بالحرف والصناعات الوطنية بغية توفير الاحتياجات الأساسية وتأمين مستقبل الأجيال وهذا ما بدأت ملامحه تظهر من خلال كثير من الأنشطة.

وكل ذلك عزز هذا من الروح التضامنية للمجتمع، ومن ناحيه ثانية كان هناك عنصر ثالث من عناصر بناء الدولة الحديثة بدأ يتخلق وبصورة متسارعة وقد كانت بذوره موجودة في مشروع السيد حسين رحمه الله وهو ما يسعى إلى تجسيده القائد السيد عبد الملك حفظه الله هو موضوع إحياء فكرة الأمة الواحدة في ضمير ووجدان المجتمع، وقد كان لشخصية الشهيد الصماد ومهارته وحنكته دور بارز في تحقيق هذا الهدف، فقد نجح هؤلاء العظماء في إعادة اتصال الأمة بمشتركاتها الأساسية من الدين والعرق والتاريخ المشترك والذكريات المشتركة وذلك عبر ما تم تكريسه من المواقف الوطنية وما تم تقديمه من نماذج ومسلكيات وتضحيات عظيمة في الدفاع عن الوطن والعمل على استقراره فقد مثلت تلك المواقف أهم الأسباب التي عملت على تطوير الاحساس الوطني لدى فئات المجتمع ومن المعلوم أنه مع تطور هذا الحس عند الأمة تكون الفرصة مواتية لبناء الدولة وفقاً لمفهومها الحديث إذ يبدو معها المجتمع أكثر موضوعية في التعبير عن الشراكة وفيما يشارك به من الرؤى والمبادرات بخصوص تكريس قيم الدولة وكذلك يبدو أكثر موضوعية في التعامل والتفاعل مع المشاريع التي تضعها سلطة الثورة.

وذلك أن المجتمع يدرك جيداً في هذا الظرف أن الدولة وحدها هي التي ترمز لهذا التلاحم المجتمعي وهي وحدها القادرة أن تجعل ذلك التلاحم مؤثراً أما الأفراد مهما كانت عبقريتهم وتميزهم الشخصي فهم غير قادرين على الاضطلاع بهذه المهمة الكبيرة.

والرائع أن الشهيد الصماد أدرك أيضاً أن هذا الظرف هو الظرف المناسب للبدء بالخطوات لأولى لبناء الدولة بشروطها الصحيحة والتي يتطلع إلى تحقيقها المجتمع دولة النظام والقانون وبعبارة أخرى دولة المؤسسات التي تنفصل فيها الدولة إلى حد كبير عن الأشخاص الممثلين لها، فهي وحدها القادرة على تجسيد نظام دائم معد لخدمة القيم التي تعني الحاكم والمحكوم، وبعبارة أخرى الدولة القادرة على تجسيد نظام متناسق ومتناغم يعمل على تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع بكل فئاته، وبمعنى ثالث الدولة التي تتكون حولها شراكة الأجيال الحالية مع الأجيال الماضية وتلك التي ستأتي في المستقبل، هذا ومن المهم الإشارة إلى الخطوات التي قام بها الرئيس الشهيد الصماد وتمثل خطوات مهمة وإشارات قوية في عملية بناء الدولة بصورتها وشروطها المذكورة سابقاً:

١-كانت البداية بإنجاز الاتفاق السياسي بين مكون أنصار الله وحلفائه وبين مكون المؤتمر وحلفائه وانشاء المجلس السياسي الأعلى الذي كان من أهم الخطوات المعززة للوحدة الوطنية وتعزيز بناء الدولة وتوحيد كلمة الأمة وتضافر الجهود والخبرات في إعادة بناء الدولة، ومن ناحية أخرى تمثل خطوة متقدمة في موضوع تعزيز شرعية سلطة الثورة على المستوى الداخلي والخارجي.

٢-الخطوة التالية تمثلت في الشعار الذي رفعه الشهيد الصماد وسعى إلى تكريسه عبر خطوات جريئة وصادقة "يد تحمي ويد تبني" وقد تمثلت تلك الخطوات المكرسة لهذا الشعار بإعادة تفعيل المؤسسات الدستورية للقيام بواجبها الوطني وإعادة ترتيب وإصلاح المؤسستين القضائية والرقابية ومعالجة مشكلتهما ذات العلاقة بالتباطؤ بالقيام بواجباتهما في مكافحة أوجه الفساد المالي والإداري.

وكذلك قيامه بالفرض على جميع المسؤولين التزام القنوات الرسمية واحترام القواعد والنظم القانونية في جميع أعمالهم إدراكاً منه أن احترامنا لتلك القنوات والقواعد هو ما يعكس جديتنا في عملية بناء الدولة وأن هذا الطريق مهما أثير حوله من لغط على خلفية ما قيل إن تلك

القواعد والنظم القانونية كانت معدة لحماية وخدمة الفساد و المفسدين هو أجدى نفعاً من ترك الأمور تسير عبر الاجتهادات الاستنسابية التي تعني الكيفية والمزاجية ولا تثمر إلا الفوضى.

ومن ناحية أخرى لقد جسد أقواله في صورة أفعال ومواقف غاية في الطهر والنزاهة؛ فضرب المثال والقدوة في استشعار المسؤولية والتفاني من أجل خدمة الوطن فكان يتحرك ليلاً نهاراً يزور الجبهات والمؤسسات ويشرف على الدورات ويتفقد الجرحى وأسر الشهداء والعلماء والرموز الوطنية ويتفقد أحوال المواطنين في كل مكان، وكذلك ضرب المثال والقدوة في تعامله مع المال العام واحترام قواعد الخدمة المدنية.

٣-كما أن الشعب اليمني لن ينسى المواقف السياسية المحنكة والمتسامية في تعامله مع المخدوعين ممن شاركوا العدو عدوانه على الوطن، ومع المغرر بهم ممن شاركوا في فتنة ديسمبر ٢٠١٧وكذلك ما أظهره من قدرة فائقة في إدارة الحوار مع كثير من الفئات والتكوينات الاجتماعية والسياسية ومنها التيار السلفي وممثلي الجنوب التي كانت تحمل أفكاراً وتصورات مغلوطة عن الدولة وتوجهاتها الجديدة وموقفها من قضية الحقوق والحريات ومع قضاياهم العادلة، لقد استطاع الشهيد الصماد عبر ثقافته القرآنية الواسعة ونظرته الثاقبة أن يخلق الثقة والطمأنينة عند الكثير من تلك المكونات وعند أبناء المجتمع بل واستطاع أن يستدعي روح التفاعل والتشارك من الجميع وبذلك رسم معالم بناء الدولة المنشودة.

## ثالثاً: لهذا قتلوه..... ويا لجرم ما فعلوه

لماذا قتلوه؟

إن العدو استشعر أنه أمام هامات وطنية استجمعت شروط وصفات الزعامات الاستثنائية القادرة على استنهاض الأمة وتوحيد كلمتها وجهودها لمواجهته، وقادرة على صنع التحولات الكبيرة في واقع أمتها، لقد استشعر العدو حجم الخطر الداهم عليه فقد استطاعت هذه الشخصيات وخلال فترة وجيزة أن تخلط أوراقه وتفرض عليه تبديل خططه، وشرعت في الوفاء بوعودها لشعبها ببناء دولة مدنية قوية هي ما يخشى تواجدها بجواره حسب الخشية من وجود منافس له في المنطقة وحسب أحقاد دفينة تربت معه عبر الأجيال وحسداً من عند نفسه الخبيثة.

لقد رأى فيهم الصفات التي لم يراها من قبل وقلما سمع عنها في التاريخ القريب والبعيد، إنها منحة الله.

لقد صعق -بحسب إيماني- وهو يرى الشهيد الصماد تتنازعه الفئات فقد رأته عالماً بين العلماء، وسياسياً بارعاً بين السياسيين، وأكاديمياً ناضجاً بين الأكاديميين، وجنرالاً وضابطاً وجندياً في ميدان المعارك وبين معسكرات التدريب والصناعات الحربية، لهذا كله فقد عقله وراح يتصرف بلا وعي وإدراك لعواقب ما يفعل متجاوزاً كل الحدود التي تضعها الأديان والأعراف والقوانين الدولية.

إنها قمة القبح والفجور وقمة التباهي والاستكبار بالقوة ومع ذلك لم يزيد الشعب اليمني إلا اصراراً وعزيمة في الالتفاف حول تلك الزعامات الوطنية الفذة بقيادة السيد عبد الملك بدرالدين وتحت مظلة المسيرة القرآنية التي وضع أسسها الشهيد القائد السيد حسين رحمه الله وجزاه الله خيراً.

ومن ناحية أخرى لقد كان حرصهم على قتله أكبر من كل العوائق والموانع القانونية والإنسانية والدولية، ولهذا لاحظنا كيف أنهم انتهكوا القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني والأعراف الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة غير آبهين بالتبعات القانونية والأخلاقية.

## جرم ما فعلوه وفقاً لمنظور القانون الدولي والإنساني

وإذا أردنا أن نكيف الجريمة التي ارتكبها العدو بقتله لهذه الشخصية التي تمثل رأس السلطة وتتولى ملف التفاوض بشأن إيقاف الحرب والوصول إلى حل سياسي سنجد أنها تمثل سابقة تاريخية من حيث الإقدام عليها ومن حيث الطريقة التي تمت بها، فهي من حيث المبدأ وقبل مناقشة القواعد القانونية الدولية ذات العلاقة تمثل جريمة استثنائية تتصادم مع الأعراف الدولية ومع مقصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة ولضمير العالم المدني لما تمثله من خطورة كبيرة على الأمن والسلم الدوليين والذي يمثل أهم الأهداف الجوهرية لنشوء الأمم المتحدة، كما أن الطريقة التي حصلت بها والمتمثلة بما قام بها العدو من عمل قائمة بأسماء قيادات وطنية والمتعلقة بقيادات وطنية لدولة مستقلة وذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة وجميع هذه القيادات مسنودة بتأييد شعبي غير مسبوق وتمثل السيادة على أرضها ثم الإعلان الصريح على تصفيتها بطريقة استفزازية لضمير وشعور الشعب اليمني بل لضمير شعوب